

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

ولو سها عن بعض الواجبات في الركعات الاحتياطية وذكر قبل تجاوز المحل فينبغي عدم الالتفات لكونه سهواً في موجب السهو أي الشك. الاستثناءات: 1 - لو سها عن سجدة ثم ذكرها في حال التشهد فنسي العود إليها وقام والظاهر أن الحكم فيه أن ذكرها قبل الركوع أتى بها والا فقضاها بعد الصلاة فإن كان المنسي ركناً حينئذ بطلت الصلاة. ولو شك في السجدة وكان في محل يمكن تداركها لو كانت مشكوكاً بها ثم سها عن ذلك، والحكم فيه أنه أن ذكر قبل تجاوز محل تدارك المشكوك تداركها ([1628]). 2 - ويستثنى من الصورة الثانية ما إذا كان السهو متيقناً لكن وقع الشك في تعيينه كما إذا علم أنه سها عن سجدة ولم يعلم أنها من أي ركعة فإن كان بعد الفراغ فلا ريب في وجوب قضائها عليه إذ لا دخل للعلم بخصوصية الركعة في وجوب القضاء وإن كان في الاثناء فإن وقع له الشك وهو في حال يمكن أن يتلافى فيه لو كان مشكوكاً به بخصوصه وجب عليه التلافي كما إذا علم فوات سجدة أما من الركعة الأولى أو الثانية أو الثالثة وكان جالساً في الثالثة لكونه مشكوكاً فيه وهو في المحل ([1629]). 3 - وأما إذا علم أصل السهو لكن لا يعلم أنه سجدة أو تشهد فإن كان بعد الفراغ جاء بهما معاً تحكيماً للمقدمة مع احتمال وجوب إعادة الصلاة أيضاً